**التحرير الثاني**

**رئيس التحرير**

**العميد د. كميل حبيب**

أجمعت الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على ضرورة توفير كافة المقومات الضرورية لتأمين السلام والأمن العالميين، وجرى وضع ميثاق الأمم المتحدة الذي ألقى التزامات على عاتق الدول بوجوب عدم استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب في علاقاتها الخارجية كما قيّد حرية الدول داخل أقاليمها بحيث أجيز لمجلس الأمن تحت مسميات التدخل الدولي الإنساني، بأن يتدخل لإنهاء الصراعات الداخلية أو ارسال قوات دولية لإعادة الأمن والاستقرار داخل الدولة.

يومها لم يكن الارهاب يشكّل تهديداً مؤثراً على السلم والأمن الدوليين ولم يكن له القدرة على أن يشكّل وحدة فاعلة قادرة على فرض إرادتها على المجتمع الدولي. لكن ما حصل في السنوات العشر الأخيرة أن تحوّل الارهاب من ظاهرة فردية إلى ظاهرة منظمة لها خلايا منتشرة في كافة دول العالم مرتبطة عقائدياً وتملك الإمكانات لشن هجمات إجرامية وتتحيّن الفرص لتثبيت قواعد انطلاق ثابتة من خلال احتلال الأراضي والسيطرة عليها وتحويلها إلى معسكرات محمية لها للتوسع نحو المزيد من المناطق معتمدة سياسة القتل والعنف والترهيب والتخويف.

بالإضافة إلى عملياتها الارهابية في العديد من دول العالم (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، المانيا، المملكة العربية السعودية، إيران، تركيا....) فإنها وفي سرعة قياسية استطاعت هذه الحركات الارهابية والتي تطلق على نفسها تسمية الحركات الجهادية، أن تحتل مناطق شاسعة وتجعلها تحت نفوذها، من الفليبين إلى مالي فــــ نجيريا، ليبيا، مصر، العراق، اليمن، سوريا، باكستان، أفغانستان .... .

واستطاعت الحركات الإرهابية أن تستغل واقع النازحين السوريين والتأييد السياسي والإنساني لهم لتؤمن بخلال سنتين قدرة عسكرية استطاعت من خلالها أن تنفذ في شهر آب من العام 2014 هجوماً على مواقع الجيش اللبناني لتقتل عدداً من الضباط والجنود وتأسر 30 عسكرياً لبنانياً تمّ احتجازهم لدى جبهة النصرة وتنظيم داعش، وقد أفرج لاحقاً بنتيجة التفاوض عن 16 من هؤلاء العسكريين في 2015 بعد أن أعدمت جبهة النصرة 4 منهم وتوفي عسكري خامس متأثراً بإصابته، وأبقى تنظيم داعش مصير 9 عسكريين مجهولاً.

وأعلنت التنظيمات الارهابية عن سيطرتها واحتلالها لأراضي لبنانية في عرسال وجرودها وجرود راس بعلبك والقاع، وحاولت التوسع خارج هذه المنطقة واحتلال قرى لبنانية إلا أنها جوبهت بمقاومة عنيفة من الجيش اللبناني وحزب الله، بحيث أدت هذه المقاومة إلى منع تمدد هذه الجماعات إلى خارج مناطق سيطرتها، إلا أن نية التوسع والسيطرة لا تخرج من قاموس هذه الجماعات التي لا تترك فرصة سانحة إلا وتقتنصها لاحتلال المزيد من الأراضي، لذا كان وجود هذه الجماعات تهديداً للأمن القومي اللبناني.

منذ العام 2014 لم تكن المعطيات السياسية سانحة لقيام الجيش اللبناني أو حزب الله بعملية لتحرير الأراضي أو استرجاع الأسرى، وبخلال هذه المدة نفّذت الجماعات الإرهابية العديد من العمليات داخل الأراضي اللبنانية، وأخذت تؤمّن القوة لجماعات ارهابية متواجدة في المخيمات لا سيما مخيّم عين الحلوة. ولهذا لم يكن أمام القوى الشرعية اللبنانية أي خيار سوى تحرير الأرض من هذه الجماعات الارهابية المتواجدة فيه.

في العام 2017 حانت الفرصة الذهبية للقيام بهذه المهمة بعد أن تولى العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية وتعيين العماد جوزف عون قائداً للجيش، فجرى رسم خطة تحرير كافة الجرود اللبنانية والسورية الواقعة في المنطقة الحدودية بين البلدين والمقدرة مساحتها بنحو 500 كم2 وبهمّة فخامة الرئيس تمت مباركة عملية حزب الله والجيش السوري في شهر تموز 2017 بتحرير جرود عرسال وما يقابلها من جرود في الأراضي السورية والتي انتهت بتحرير ما يقارب 200 كم2 وإخراج مسلحي جبهة النصرة إلى إدلب، ليبقى مساحة 140 كم2 محتلة من الأرض اللبنانية ونحو 180 كم 2 محتلة من الأراضي السورية المحاذية للأرض اللبنانية.

فانطلقت في 19 آب 2017 عملية تحرير هذه المنطقة، فبدأت المقاومة بعملية تحرير 20 كم2 من الأراضي اللبنانية وتحرير كافة الأراضي السورية المحاذية للأرض اللبنانية بالتعاون مع الجيش السوري، بينما تولى الجيش اللبناني تحرير 120 كم2 المحتلة من الأراضي اللبنانية وبخلال أيامٍ قليلة تمكّنت القوات المهاجمة من تضييق الخناق على ارهابيي داعش وحصرهم في مساحة لا تتعدى 40 كم2، وفي 26 آب 2017 أعلنت المقاومة والجيش السوري وقف اطلاق النار بغاية انهاء الوجود الارهابي بأقل خسائر وتحرير الأسرى اللبنانيين لدى هذا التنظيم، ومن جهته أعلن الجيش اللبناني عن وقف عملياته العسكرية بغاية تحقيق المفاوضات نتائجها المرجوة.

بالفعل أثمرت المفاوضات عن معرفة مصير الأسرى اللبنانيين لدى داعش حيث تبيّن أنهم أعدموا في العام 2015 كما تمّ الاتفاق على اطلاق أسير حزب الله لدى داعش، بالمقابل وافقت قيادة الجيش على نقل إرهابيي داعش إلى دير الزور ولم تمانع الدولة السورية هذه الخطوة. وتمّ تنفيذ العملية حيث استعادت الدولة جثامين شهدائها العسكريين وخرج إرهابيوا داعش من الأراضي اللبنانية إلى دير الزور وتحقق التحرير الثاني للأرض اللبنانية بتاريخ 28/8/2017.

ولا يمكن وصف خروج الإرهابيين بأنه منافٍ للقوانين اللبنانية ذلك أن مثل هذه التسويات موجودة في ساحات الحروب، ولها سوابق في لبنان في نهر البارد من خلال السماح لجماعة شاكر العبسي من مغادرة المخيم أو في سوريا من خلال إطلاق العنان للتسويات باعتبارها سبيلاً للتخفيف من الآثار الناجمة من استمرار المعارك، ومن يفقه سير المعارك والحروب يجد أن التاريخ مليء بآلاف التجارب المماثلة بخاصةٍ وأن من تمّ التفاوض معهم يشكون وحدة فاعلة وفق منظور القانون الدولي والنزاع مع هذه الوحدة تحكمها قواعد القانون الدولي، ولا يوجد في هذا القانون اي مبدأ يمنع إجراء تسويات تؤدي إلى إنهاء حالة الحرب.

وهكذا تحقق التحرير الثاني لأراضي لبنانية من محتلٍ أطماعه توسعية احتلالية قمعية تدميرية، وأثبت هذا التحرير أن كلفة المقاومة أقل بكثير من كلفة الإستسلام.

وكما قال فخامة الرئيس لقد انتصر لبنان على الارهاب وكان نصره كبيراً ومشرفاً، وهذه البقعة التي كانت بؤرة للارهاب ومنطلقاً للعمليات الانتحارية عادت الى حضن الوطن بفضل الجيش الذي اثبت في هذه المعركة النظيفة انه الجيش القوي، الجيش الوحيد الذي استطاع هزيمة "داعش" وطرده من ارضنا، وتميز بهذه المعركة بمستوى القتال المهني الذي لفت انظار العالم.